في خطر الصهيونية وإسرائيل على اليهود

انطوان شلحت

كان من تداعيات عملية طوفان الأقصى، وما تبعها من حرب إبادة وتدمير إسرائيلية ضد قطاع غزّة، توالُر المقاربة التي تعتبر أنّ الحركة الصهيونية كانت بمثابة أكبر خطر على اليهود في العالم أجمع. مثلما استنتج مثلاً الكاتب الإسرائيلي، كوبي نبف، مشيراً إلى أنّ الصهيونية، وتحديداً بما انطوت عليه من سعي إلى تحقيق غاية تركيز كلّ اليهود في العالم في بقعة جغرافية واحدة وحيدة، هي التي من شأنها أن تسهّل عملية إبادتهم، وهي التي تضع اليهود في فم التنّين، فضلاً عن أنّ إسرائيل المكان الأكثر خطراً على اليهود في الوقت الحالي من سائر أنحاء العالم.

وردت إشارة نبف هذه في سياق مقال بعنوان «من الحماقة أن نؤمن بأنّ البقاء هو للأقوى فقط»، نشره في صحيفة هآرتس قبل شهر، وربما يُعدّ النموذج الأحدث لهذه المقاربة التي لازمت الصهيونية منذ تأسيسها، كما تثبت الوقائع التاريخية، وهي تعزّزت إثر الهولوكوست، إذ أكّد المتمسكون بها أنّ وجود الشتات اليهودي تسبّب بفشل مخطط النازية الرامي إلى إبادة اليهود رغم أنّ ثلثَيهم كان من ضحاياه، وتزامن مقال نبف هذا مع صدور كتاب جديد بالإنكليزية للأكاديمي الأميركي اليهودي، شلوْمو مفيد، بعنوان «ضرورة الشتات: مقالات من مسافة بعيدة»، وفيه سلسلةُ مقالاتٍ تعلن طلاقه النهائي مع الحركة الصهيونية، وعقد قرانه على اليهودية. ووفقاً لما يؤكّده، فإنّ الصهيونية واليهودية ضدّان، والصهيونية وحدها تتحمّل المسؤولية عما آلت إليه أوضاع اليهود في العالم، تحت وطأة مفاقمة ظاهرة معاداة السامية، وعن المنزلق الذي انحدرت إسرائيل إليه، كما يُشدّد على أنّ العودة إلى اليهودية في صيغتها الشتاتية يمكن أن تكون عاملاً ضاغطاً على إسرائيل كي تتحوّل دولةً ليبراليةً لجميع مواطنيها، وهي ليست ما كانت وما هي عليه الآن.

مثل هذه المقاربة، سيّما ذلك الجزء المتعلّق بتصوير إسرائيل بأنّها المكان الأكثر أماناً لليهود في العالم، شهدت مدّاً خلال الحروب السابقة بدءاً من الحرب على لبنان في العام 1982، والتي ظهرت فيها كتابات أفادت بأنّ الآباء المؤسّسين للصهيونية زعموا أنّهم يرغبون بأن يمنحوا الشعب اليهودي «الأمن المطلق»، ولكن البلد، الذي تحقّق فيه حلم الصهيونية واستحال إلى واقع سياسي ملموس، ها هو المكان الأقل أماناً لليهود. ومثلما شهد أحد الكُتّاب في صحيفة يديعوت أحرونوت في ختام عام 1982: «في أي مكان في العالم، بما في ذلك الأقطار ذات الأنظمة الثيوقراطية المتطرّفة، لم يُسفك في العقود اللاحقة لخمسينيات القرن الفائت دم يهودي بالمقدار الذي سُفك به في (أرض إسرائيل)».(1)

لعلّ ما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ زعماء الحركة الصهيونية اعتبروا دائماً أنّ المنفى بمثابة خيار مؤقت لليهود، وحاربوا الاندماج، وما زالت تتردّد مقولة رئيسة الحكومة السابقة، غولدا مائير، إنّ كلّ يهودي أو يهودية، يتزوّج أو تتزوّج، بـ «الغوييم» يصبح أو تصبح في عداد الملايين الذين أبيدوا في المحرقة. وبعد مائير، اعتبر رئيس الحكومة السابق، إسحاق شامير، أنّ «المنفى» سيئٌ بالمطلق، وأنّ على اليهود العيش بعضهم مع بعض في نهاية الأمر، وسيكون هذا هو «العصر الذهبي» لهم، ذلك أنّ إسرائيل لا تستطيع البقاء، والاستمرار إذا لم تنتقل غالبية الشعب اليهودي إليها. وتوقّع أن تحدُث هجرات يهودية جماعية من شتى الأماكن في العالم، وفي مقدّمها الولايات المتّحدة. ووردت أقوال شامير في مقابلة أدلى بها إلى مُلحق صحيفة معاريف الأسبوعي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1990. بيد أنّه لدى مراجعة ما تراكم من وقائع، منذ ذلك الحين، من غير العسير رؤيةُ أنّ نبوءته لم تتحقق، بل على العكس تماماً، إذ لم تصبح الهجرة إلى إسرائيل في مقدّمة أولويات اليهود الأميركيين مثلاً، والتجاذبات بين إسرائيل ويهود الشتات ازدادت اتساعاً، بما يجعل من الصعب الحديث عنهما توأمَيْن، وإن كان من السابق لأوانه أيضاً الحديث عنهما ضدّيْن.

أيّ طقوس يمكن أن ترسم الخراب العراقي؟

عبد اللطيف السعدون

ثمّة دلائل تصفعُنا كلّ يوم لتؤكد لنا ما هو مُؤكد، أنّ العراق لم يعد ذاك الذي نعرفه قبل أن يغزوه الأميركيون قبل 21 عاماً، فقد سُلبت سيادته، وانْتُهكتْ أرضه، وامتُهنتْ كرامته، وضيعتْ أقداره على غير النحو الذي يُريدُه أهله، واصبح القرار فيه لزعماء الميليشيات التي أسّستْ الدولة العميقة، وقبضتْ على المال العام، وسعتْ، وتسعى دائماً، إلى تحويل البلد، الذي غمره أكثر من ستة آلاف سنة، إلى «ولاية» تابعة لدولة «ولاية الفقيه» من دون أن تجد من يردعها، ويردّها على أعقابها، ومعلومٌ أنّ مهمة الردع والردّ مهمة صعبة تحتاج أبطالاً ذوي حكمةٍ ودرايةٍ، وقدرةٍ على مواجهة التحدّيات، والبلاد التي تحتاج أبطالاً من هذا النوع دائماً لا تبدو محظوظةً.

وهكذا، ليس ثمّة في العراق من يجهل أنّ المسؤول الذي يقترنُ اسمُه بلافتة منصب رفيع في قمّة السلطة، رئيساً كان أو وزيراً أو عضواً في البرلمان، ليس هو صاحب الكلمة في تقرير السياسات العليا، ولا في صناعة القرار نبابة عنه من خارج الحدود، من سدنة المرجع الإيراني الأعلى، وبفرضه من خلال «فائض القوّة» الذي توفّره له مكانته الدينية. وإذا كان بعضهم قد نسي أو تناسى خطط قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري، قاسم سليماني، في إدارة شؤون العراق نيابة عن سيّده، التي وصلت إلى حدّ تأدية مسؤولين رسميين عراقيين القسم أمامه على الالتزام والطاعة، قبل مباشرتهم مناصبهم، وكذلك توجيهات خلفه، إسماعيل قاني، في زياراته المتتابعة إلى العراق واجتماعاته بمسؤولي البلاد، وتوجيهات سفير إيران في بغداد الذي لنا الأميركيون، وهيمن عليه الإيرانيون، أضحى، بعد أكثر من 20 عاماً، بلداً مستباحاً مسلوب السيادة، ومسلوب الإرادة أيضاً، ولا نجد في تقييمنا له أفضل من السؤال التاريخي الذي طرحته مرّة الشاعرة الأميركية سيلفيا بلاث: «بعد هذا البلاء العظيم، أي طقوس يُمكن أن ترسم كل هذا الخراب؟».

(كاتب عراقي في كاراكاس)

طهران، أنّ مليشياته التي يفترض أنّها إحدى تشكيلات القوات المسلّحة العراقية وتتلقى الأوامر من قائدها العام، «تنتظر قرارات قائد الثورة (المرجع الإيراني علي خامنئي) لتقوم بواجبها في الردّ على القصف الإسرائيلي الذي استهدف قنصلية طهران في دمشق»، وأيضاً ما كشفه زعيم مليشيا حزب الله في العراق، أبو علي العسكري، أنّ مقاومته «أعدّت عدّتها لتجهيز الأشقاء من مجاهدي الأردن بما يسد حاجة 12 ألف مقاتل من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، والقاذفات ضدّ الدروع، والصواريخ التكتيكية، وملايين الذخائر واطنان المتفجرات... وجاهزون للشروع في التجهيز». وكذلك ما نظّر له قائد مليشياوي آخر عن «أهمية الأردن، وضرورة إيصال المقاومة العراقية السلاح إلى هناك ليتهيّأ مقاومو الأردن بواجباتهم على الأرض الأردنية... وإحياء جبهة الأردن التي ظلّت صامتة لتكون داعمة لفصائل المقاومة».

هذا يعني أنّ اللعب أصبح اليوم على المكشوف، ولم يعد هناك من يُمارس «التقيّة» معنا ليقنعنا أنّ مليشيات الحشد الشعبي قوّة عراقية خالصة، وأنّها لا تأتمرُ إلا بأوامر القائد العام للقوات المسلّحة، وأنّ العراق بلد كامل السيادة، وحكومته هي التي تقبض بيدها على قرار السلم والحرب، وغير هذه وتلك من الأكاذيب المفضوحة. المضحك المبكي، أنّ حكومة بغداد تتصرّف وكأنّ لا شيء هناك، وتُمارس الخداع كي تقنع نفسها أنّها فعلاً تمثّل دولة ذات سيادة، وأنّ اللعبة تدار من قبل طهران، بالدّات، وكأنّ الأمر ليس مفضوحاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يحدث في مكتب الولي الفقيه. وبالمختصر المفيد، فإنّ «العراق الجديد» الذي صنعه لنا الأميركيون، وهيمن عليه الإيرانيون، أضحى، بعد أكثر من 20 عاماً، بلداً مستباحاً مسلوب السيادة، ومسلوب الإرادة أيضاً، ولا نجد في تقييمنا له أفضل من السؤال التاريخي الذي طرحته مرّة الشاعرة الأميركية سيلفيا بلاث: «بعد هذا البلاء العظيم، أي طقوس يُمكن أن ترسم كل هذا الخراب؟».

(كاتب عراقي في كاراكاس)

النموذج الوهابي وحياة مالك بن نبي

مهنا الحبيل

لا تكاد تقلّب صفحات مذكّرات مالك بن نبي إلا عند إلبك انفعاله، وإحباطاته من العلماء، وموجات من التوتر كانت تحتّم عليه العودة إلى إسلام العهد الأول، أو نصوص القرآن العليا، في الحياة وفي النفس، بل حتى معاني التصوّف الذي يستدعي مصطلحه، حين كان يشير إلى قصّة الروح، فالحنين يبقى للبحث عن مدرسة دينيّة أخرى، يرمي بينها مالك قصّة غضبه وألمه، هذا الغضب جعل مالك بن نبي يندفع إلى الطرف الآخر، وهو هنا الفكر السلفي، ولعلّ حالة مالك الاحتفاليّة بالسلفيّة لها علاقة بمُجمَل التطورات التي حصلت في المغرب العربي، من ضعف أو نبذ مدرسة الإمام مالك بن أنس، وصولاً إلى باقي أفريقيا، ورفض رابطة التصوّف وعلمائه، وإن كان ذلك غير دقيق، بحكم وجود أطياف أخرى لم تخضع للتصوّف المنحرف ولا للسلفيّة، بين المدارس الشرعيّة في أفريقيا.

إذ إنّها في جانبها الإيجابي تحيي النقد والمراجعة، والتحقّق من صحّة النص، وتربطه بالبعث العقلي الذي ارتبط بالدعوة القرآنية للتدبّر، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وبالذات تقديس الإنسان الديني وخلط بعض قدراته بقدرات الإله، فهي هنا حالة إيجابيّة فكرياً، تعيد قدسيّة الدين وتحريره من نزعات العواطف المجنونة بين البشر، وصيانة التوحيد والعقل الرشيد معاً. وهذا ما جذب بعض الشخصيات الإحيائيّة، بل وعلماء من المسلمين نحو المفهوم السلفي الذي رفعه المشروع الديني السعودي، عند تأسيس الدولة عبر الدعوة الوهابيّة، التي خصّها مالك بن نبي باحتفائيّة كبرى، في ظل غضبه الواسع على المدارس السنيّة الأخرى، فهل كان النموذج الوهّابي الذي يزكّيه باسمه المصريح، مثالاً للمدرسة التشريعيّة الملهمة للنهضة؟

نطرح هنا أولاً المؤشّر المهم لحجم التأثر النفسي لمالك بن نبي، رحمه الله، من حملة الأضطهاد والمطاردة له، والتضييق الذي شاركت فيه النخبة الجزائرية السياسيّة والثقافيّة والدينيّة، وانعكست على موقفه وتقديراته، وفي ظنّي على فكره، فلقد طرح مالك بن نبي «المشروع الوهابي لابن سعود»، هكذا سمّاه، بديلاً متقدّماً للتفكير الإسلامي المعاصر، يمثّل النموذج التطبيقي للسلفيّة الإسلاميّة. وكان بعمل بكلّ جدّ للحصول على وظيفة في الحجاز بعد حصار الفرنسيين «الجزائر الفرنسيّة» له، والتي شارك فيها قادة للحراك الوطني ذاته، فكانت مشاعر الغضب تُحرّكه نحو ذلك الأفق البعيد الذي سَنجرت منه باريس، ليكون ضوء الأمل الجديد، الذي يسعى المهندس الكهربائي، الذي عبر بفكرته العلمية إلى فلسفة الغرب، وأشرقت الظاهرة القرآنيّة في نفسه، وعُطلت مسيرته المهنيّة والكفاحيّة، إلى ذلك النموذج الديني الذي يولد في السعودية، فكان هذا الإلهام جذوةً عاطفةً، لا حقيقةً علميّةً ولا نموذجاً فكرياً يتطابق مع نهضة الشرق، التي حلم بها.

ولو وقفنا بدقّة على مساحة حديث مالك بن نبي، وتعدّدها في مذكّراته، لوجدنا أنّه اعتمد في تزكيته الضخمة للسلفيّة (السعوديّة) ونقده في المقابل السلفيّة الجزائريّة، التي مثّلها الشيخ عبد الحميد بن باديس (1940)، على موقف في كلمته في إفطار الأسرة المصرية قبل أيام، في إشارة منه إلى أهمية الاصطفاف خلف الدولة، والذي لا يعني، في الواقع، سوى الاصطفاف خلف الرئيس، ونظام الحكم بما هو قائم. وبالتزامن مع سياسة تدجين قطاعات واسعة من النخب، استمر الإقصاء والقمع الصامت والعلني ضدّ فصائل أخرى من السياسيين والحقوقيين داخل البلاد وخارجها، الذين يُصوّرهم النظام متطرّفين ومعادين للدولة، بغرض عزلهم عن صفوف النخب المصطفّة خلف الدولة والسلطة. وقد عبّر الأكاديمي والكاتب المصري والمعتقل السياسي السابق، حسن نافعة، عن أثر هذا القمع على المجتمع المصري، في حواره قبل شهر مع موقع ذات مصر، حين صرّح «أنّ الخوف يسيطر على المصريين أكثر من أيّ وقت مرّ على شعب مصر»، وأفاد بأنّ الأمن الوطني دائم الاستدعاء له والتحقيق معه وتهديده بالاعتقال، بعد كلّ تعليق يقوم به علناً على وسائل التواصل الاجتماعي، بمثل انتقادا لنظام الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> طرح مالك بن نبي «المشروع الوهابي» بديلاً منفذاً للتفكير الإسلامي المعاصر، يمثّل النموذج التطبيقي للسلفيّة الإسلاميّة

في كتبهم، ولا لمجمل التجربة السياسيّة في الفكرة الدينيّة التي خاضتها الدعوة والدولة السعوديّة مع حاضر العالم المسلم، ولا في رصد مآل العلاقة بين النموذج الديني المُلهم لمالك بن نبي، في واقع هذه التجربة، مع المشروع الدولي الكولونيالي الآخر (الأميركي) في الخليج، وفي مساحات النهضة العقليّة والمدنيّة الإسلاميّة في التجربة. ولقد برز خطأ مالك بن نبي في جهله تاريخ «إخوان من طاع الله» (القبائل البدويّة) التي تم استيعابها قوات مقاتلة لصالح النفوذ السعودي وتلقينها المعتقد الديني الوهابي، بعد مرحلة جهل كبيرة للدين الإسلامي، ثم أعيد تنظيمها أفواجاً مقاتلةً لصالح الدولة، لكنها بعد ذلك تمرّدت بناءً على الفقه الذي تعلّمته من شيوخ الدعوة، ورفضت وسائط التطوّر الحديث التي أُدخلت إلى السعوديّة، وغضبت من فتح قنصليات للدول الغربيّة، التي تُعتبر في فكر «إخوان من طاع الله» مركزَ الإمم الكافرة، وكانت تُصر على الزحف على نفوذها ومقاتلتها أي على مواجهة مسلحة مع مناطق الانتداب الانكليزي، فيما كان مالك بن نبي يواجه حرباً من الكولونياليّة الفرنكوفونيّة.

للتشريع. ثم موقف لويس ماسينيون (1962) وغيره من مستشرقين، في نقد وامتهان «المخلّف الوهابي»، وما يعنيه موقفه لدى مالك بن نبي، من قوة استعلاء استعماري على الفكرة الدينيّة.

ولم يعرض مالك بن نبي لأيّ دراسة معمّقة لأئمّة الدعوة النجديّة، الموثّقة لكن مالك بن نبي اعتبر تمردها على الدولة السعوديّة الثالثة، في «السبلة» معركة عميلة وخيانة لصالح الإنكليز، في حين أن الإنكليز هم من قصف قوات البادية المتمرّدة، ودعمت بريطانيا الدولة السعوديّة في القضاء عليهم، فكيف أصبحوا عملاء لندن؟

من هنا، يتّضح لنا أنّ مالك بن نبي كان مُغرقاً في عاطفته وانفعالاته، فخضع لهذه المشاعر، وليس للتدقيق الفكري والعلمي، الذي يبحث فيه عن نماذج الصعود الحرّة والتنموية والأخلاقية للشرق المسلم، والمستقلّة عن الهيمنة الغربية، ولذلك من المهم جداً أن تُفرز أفكار مالك بن نبي التي انطبعت عبر مشاعره المنفعلة، عن مركز فكرته ورؤيته للنهضة، حتى يعاد بعث مشروعه المُلهم في أفكار النهضة وتأسيسها عبر «الظاهرة القرآنيّة»، في الحديث الذي أُدخل إلى السعوديّة، وغضبت من فتح قنصليات للدول الغربيّة، التي تُعتبر في فكر «إخوان من طاع الله» مركزَ الإمم الكافرة، وكانت تُصر على الزحف على نفوذها ومقاتلتها أي على مواجهة مسلحة مع مناطق الانتداب الانكليزي، فيما كان مالك بن نبي يواجه حرباً من الكولونياليّة الفرنكوفونيّة.

إسلاميّو المغرب والحرب على غزّة

علي انوزلا

أدّت حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل، منذ أكثر من نصف عام على غزّة المحاصرة والمدمّرة، إلى فرز واضح في المواقف داخل صفوف إسلاميّي المغرب المُجمعين، مبدئياً، على نصرة فلسطين والفلسطينيين. وينظرون، كلٌّ من زاوية قريبه أو ابتعاده عن السلطة، إلى إسرائيل أنّها عدوة الأمة، وفي الوقت نفسه، يمكن إبرام الصلح معها، خصوصاً عندما يأتي قرار الصلح بأمر من «أولي الأمر»، وهو ما يضع بعض هؤلاء الإسلاميين في منزلةٍ بين منازل عدّة متفرّقة ومتناقضة، عندما يتعلق الأمر بالتوفيق بين نصرة الفلسطينيين وانتقاد إسرائيل. وفي الوقت نفسه، مراعاة علاقات التطبيع معها التي يفرضها النظام، ومسايرة الرأي العام الجارف الرافض كلّ أشكال التطبيع والتذبذب في المواقف.

في البداية، يجب أن نشير إلى حالة تشكّل استثناءً داخل المشهد الإسلامي المغربي، يتعلق الأمر بجماعة العدل والإحسان، أكبر جماعة إسلاميّة مغربية معارضة للنظام، التي تتبنّى خطاً واضحاً متقدّماً على جميع الهيئات السياسية في المغرب، إسلاميّة ويساريّة وعلمانيّة ولَيبراليّة، في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وفي رفض التطبيع بكلّ أشكاله، ويرجع لها الفضل في تنظيم أغلى المسيرات الشعبية الحاشدة التي تُخرج بشكل شبه منتظم يومياً وأسبوعياً على جميع أنحاء المغرب، منذ اندلاع الحرب الإجرامية الإسرائيلية على غزّة، تندّد بالجرائم الصهيونية، وتطالب السلطات المغربية بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أما باقي مكونات الطيف الإسلامي، أو بالأحرى الإسلاموي، في المغرب، فيصحّ فيهم القول القرآني: «مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء»، موزّعين ما بين رفض ما يجري في غزّة من حرب إبادة، لأنّهم لا يستطيعون فعل غير ذلك، بما أنّ عقيدتهم تُملي عليهم رفض قبول العدوان على مسلمين مثلهم، وأيضاً حرصاً على شعبيّتهم داخل بيئة تُعتبر فيها القضية الفلسطينية محطّ اهتمام كبير لدى شرائح واسعة من المغاربة. وما بين الخوف والنفاق ومراعاة مصالحهم، ما يجعلهم يصمتون ويتواروْن عن الأنظار أو يعبّرون عن مواقف متذبذبة يهاجمون الكيان الصهيوني ويصفونه بأقبح الأوصاف التي يستحقّها، ويسكتون عن استمرار تطبيع سلطات بلادهم معه، بل ويبرزون صمتها واستمرار تطبيعها.

ويمكن أن نفرّق داخل هذا الطيف بين ثلاث كتل، رغم تمايز مواقعها، إلا أنّها تبدو متجانسةً في مواقفها المتارجحة والمتذبذبة مما يجري في غزّة. الفئة الأولى إسلاميّو السلطة الرسميون، وغالبيتهم مسؤولون أو موظّفون في مؤسّسات وهيئات دينية رسميّة يتبنّون خطاب السلطة ويدافعون عنه من دون حرج، بما أنّهم موظّفون يتقاضون رواتبهم من أجل أداء هذه المهمّة. فهؤلاء موظّفون و«فقهاء السلطة» لا يفعلون إلا ما تمليه عليهم السلطة الوصيّة عليهم، أغلبهم يلوذون بالصمت خوفاً من الاقتراب، ما يثير غضبها ضدّهم وتحرّجاً من تبنّي المواقف التي قد تنعكس عليهم وبالاً وخطراً على مصالحهم ومناصبهم ورواتبهم.

الفئة الثانية، يمثّلها تيار السلفية السياسية و«شيوخ اليوتيوب»، رغم أنّ جلّهم من هذا التيّار، ممن تتنفّخ أوداجهم لأتفه الأمور ويزبدون ويرغون لأبسط الأسباب، ولكنهم، في الوقت نفسه، يجدون أنفسهم غير قادرين على رفع أصواتهم لإدانة التطبيع المفروض على الشعب المغربي، والمطالبة بوقفه وقطع كلّ صلات بلدهم بالكيان الصهيوني، فهم مع الفلسطينيين ظاهراً في حدود السقف الذي يعرفون أنّه لن يقلق السلطة أو يثير غضبها ضدّهم، وفي الوقت نفسه، هم ظاهراً أيضاً، على ما يبدو، مع سلطات بلدهم المطبّعة، بما أنهم لا يجرؤون على الجار بإدانة التطبيع والمطالبة بوقف كلّ أشكاله أو القول بتحريمه وتجريمه، وهم الذين يفتون في أتفه الأمور، فهؤلاء هواهم مع السلطة أينما مالت يميلون معها مثل «عنّاد الشمس»، مواقفهم غير ثابتة يَطبَعُها النفاق ويضبطها الخوف وتتحكّم فيها المصالح.

أما الفئة الثالثة، فيجسّدها إسلاميّو «العدالة والتنمية»، ومن يسير على نهجهم أو يتعاطف مع خطّهم السياسي المبني على نوع من البراغماتية النفعيّة التي تبني الموقف على معيار المصلحة أولاً وأخيراً، وخير من يعبّر عن موقف هذه الفئة هو رئيس حزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، الذي وقّع حزبه على اتفاقيات التطبيع، عندما كان برأس الحكومة، ودافع عنها وهاجم من انتقدها. واليوم، بعدما أصبح خارج الحكومة وامتيازاتها، أصبح يتبنّى موقفاً فيه من المزايدة والابتزاز أكثر مما يحمله من حقائق موضوعية وقيم مُطلقة يتعامل معها الحزب حسب قاعدته الخاصة، التي يمكن تاويلها هكذا: «جلب المصالح مقدّم على درء المفاسد»، ومصلحة الحزب اليوم مقسّمة ما بين الحفاظ على التقرّب من السلطة والتزلّف لها باستعادة ثقّتها وكسب ودّها من جديد، من خلال إيجاد الأعذار لتخاذلها في مساندة الفلسطينيين، وتفهّم استمرار تطبيعها مع الكيان الصهيوني، وما بين استجداء عطف الشارع، الغاضب من موقف سلطته التي فرضت عليه تطبيعاً مشؤوماً لم تُشاوره في أمره، والمناصر للقضية الفلسطينية بفطرته البشرية وبحسّه الإنساني وبمعتقده الديني وبقناعاته السياسيّة.

تبرّر هذه الفئات الثلاث مواقفها المتذبذبة مما يجري في غزّة من جرائم إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية بأنّ رئيس السلطة الدينية في المغرب هو الملك الذي يعتبر «أمير المؤمنين»، بحسب الدستور الذي يكرّس هيمنة الملك على الشأن الديني وعلى السياسة الخارجية للمغرب، وكأنّ يمكن تفهّم هذه المواقف لو كان أصحابها منسجمين مع أنفسهم ويرفضون الخوض في أمور تدخّل في الحقل نفسه الذي يهيمن عليه الملك، لكن عندما تكون مواقفهم انتقائية متذبذبة مراوغة، فهي تكون أقرب إلى النفاق والمزايدة والابتزاز.

وعندما سيغيّر النظام المغربي موقفه مما يجري في غزّة، سيغيّرون نبرتهم ويرفعون أصواتهم بما يجاري الموقف الرسمي ويبرّره وسيدافعون. والحال أنّ الموقف المغربي الرسمي بدأ بالفعل بالتململ من المساواة بين الضحية والجلاد في بداية العدوان، إلى التزام الصمت التام طوال أشهر عدّة، قبل الجراة، أخيراً، على الإدانة الخجولة لما يُرتكب من جرائم، تحت ضغط الإحراج الذي أصبح يفرضه حجم الجرائم وفظائعها، وأيضاً بفضل اتساع وارتفاع أصوات الإدانة الدولية لها. وقبل يومين فقط، اكتشف مندوب المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، أنّ «الأزمة في غزّة»، نعم هكذا وصفها من دون ذكر مَنْ سَبّبها، أصبحت «لا مثيل لها على الإطلاق» وبأنّها باتت «غير مقبولة»، وكأنّها حدثت للتو، مع أنّها تحدث منذ 187 يوماً في ظلّ صمت رسمي مغربي وفي ظل استمرار التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني، الذي سبّب هذه «الأزمة» التي اكتشفت للتو أرفع دبلوماسي مغربي يمثّل بلاده داخل أرفع مؤسّسة دولية (!).

ولا غرابة في أن نجد غداً صدىً لهذا التحوّل في النبرة الرسمية في أصوات ممثّلي الطيف الإسلاموي الذين كانوا حتى الأمس القريب يبرّرون ويسوغون الموقف الرسمي المطبّع مع الكيان الصهيوني، ففي المغرب تصحّ مقولة «الإسلامويون على دين ملوكهم» على غرار القول المأثور «الناس على دين ملوكهم» التي تؤول تسويغاً للاستبداد ولمركزيّة السلطة، وتمهيداً لإرادة الشعوب ومصادرة حُرّيتها في تقرير مصيرها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> تصحّ في المغرب مقولة «الإسلامويون على دين ملوكهم» على غرار القول المأثور «الناس على دين ملوكهم»

من مظاهرة تضامنية مع الفلسطينيين ورافضة للتطبيع، الرباط، ديسمبر الماضي (فضيل بنّاس/ فرانس برس)

اللحاق بركب الدولة والرئيس بمصر

معتز الفجيري

حلّت قبل أيام الذكرى السادسة عشرة لتأسيس حركة شباب 6 إبريل، التي انطلقت في عام 2008 على خلفية الدعوة إلى إضراب عام في مصر، والذي مثّل نجاحه المباغت للسلطة بداية السقوط لنظام الرئيس حسني مبارك. شتّان ما بين المشهد السياسي المصري في إبريل/ نيسان 2008، والذي عكس لحظةً نضاليةً انتزعت مساحة في المجال العام، وبين تدجين النخب والتكالب على الدولة، والتماهي معها في إبريل/ نيسان 2024. عكس تأسيس الحركة وعياً سياسياً وحراكاً نوعياً عرفته مصر في السنوات الخمس السابقة على ثورة يناير 2011. وبصرف النظر عن أي انتقاد سياسي يُمكن أن يوجّه للمسارات السياسية للحركة، فإنّها تعدّ بالتأكيد، من أهم أيقونات الحراك السياسي الديمقراطي في مصر. نجح نظام مبارك في تدجين الأحزاب السياسية الرسمية عقوداً منذ توليه السلطة، وخفّض سقف معارضتها للسلطة، وعمل على مكافأتها عبر دمجها في مؤسّسات الدولة، حتى أصبحت تساهم في استقرار السلطوية وتبريرها. لكنّ الجدار الحديدي لسلطوية مبارك بدأ في الاهتزاز في العقد الأول من الألفية الثالثة، حين تشكّل في البلاد خلال هذه السنوات فضاءٌ سياسيٌ جديدٌ خارج خطاق السياسة الحزبية والمؤسّسات السياسية التقليدية، كان من أهمّ فاعليها الحركات الاجتماعية المطلبية، والائتلافات السياسية العابرة للأيديولوجيات، والحركات الشبابية، والدور البارز والجريء للإعلام، والصحافة المستقلّة، والنشاط المحلّي والدولي لمنظمات حقوق الإنسان الذي أسهم في تشكّل وعي مجتمعي عام بخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت سائدةً خلال تلك الحقبة.

وقد ركّز هذا الحراك، في البداية، على مناهضة مشروع توريث الحكم لنجل الرئيس مبارك، وصولاً إلى لحظة تشكيل ما عرف بالجمعية الوطنية للتغيير، والتي ساهمت في الحراك السياسي، خاصّة بعد التزوير المفضوح لانتخابات برلمان 2010، وصولاً إلى الهبّة الشعبية في ميادين مصر، وسقوط شرعية نظام مبارك، ويخبرنا الحراك المُمَهّد لثورة يناير بأنّ التغيير السياسي والضغط لفتح المجال العام يُنتَزَعُ عبر النضال، وتشكيل التحالفات السياسية العابرة للأيديولوجيات، ورفع سقف مطالب المعارضة، وقوّة خطابها الأخلاقي. ولا يُمنح هذا التغيير بإرادة السلطة الحاكمة. أخطر ما يواجه مسار الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في مصر اليوم تكالب قطاع معتبر من النخبة السياسية على اللحاق بركب الدولة والسلطة، والانضمام إليهما وإعلان الاتحاد معهما لتحقيق مصالح سياسية وفئوية ضيّقة. يتوهّم بعضهم أنّه يمكن الحصول على تنازلات من داخل فتح المجال العام عبر الاندماج مع السلطة، إلا أنّ هذا التوجّه ينتهي به الحال إلى معاونة وإضفاء شرعية على استبداد الحكم، وإطالة عمره بمقابل بخس، رغم الفشل المنهجي لنخبة الحكم في إدارة الدولة واقتصادها على مدار سنوات. هذا الفشل الذي ستتحمّله الأجيال القادمة نتيجة فداحة التشوّه الذي أصاب الدولة ومؤسساتها وبنيتها التشريعية.

التأمل في مشاهد مسرحية الحوار الوطني، على مدار العامين الماضيين، والابتهاج بحفل تنصيب الرئيس لفترة جديدة، والحشد السياسي الاستعراضي في أفطار الأسرة المصرية، الذي دعت إليه الرئاسة قبل أيام، يوحي بأنّ السلطة في مصر دخلت مرحلة استراتيجيّة تدجين النخب كأساس لإدارة الحياة السياسيّة والمدنيّة المصرية. والتدجين يعني تليين النخب وتمييع مواقفها، وإخضاعها، وجعلها الستار الذي يحتمي به النظام في الداخل والخارج. اعتمدت هذه السلطة في بداية عهدها على التخويف المفرط من خطر جماعة الإخوان المسلمين، وفزّاعة الإرهاب، لابتزاز المصريين والحصول على مبايعتهم المطلقة نظام الحكم مقابل الأمن والحياة. اتخذت هذه السلطة، أيضاً، القمع خياراً استراتيجياً ضدّ جميع الفصائل السياسية. وفي السنوات القليلة الماضية، اتّجهت السلطات المصرية إلى التوسّع في تصنيع معارضة مُستأنَسة، ونخب سياسية وإعلامية وحقوقية تمثّل «الكتلة الصلبة المُتحدة مع الدولة»، على حد قول الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته في إفطار الأسرة المصرية قبل أيام، في إشارة منه إلى أهمية الاصطفاف خلف الدولة، والذي لا يعني، في الواقع، سوى الاصطفاف خلف الرئيس، ونظام الحكم بما هو قائم. وبالتزامن مع سياسة تدجين قطاعات واسعة من النخب، استمر الإقصاء والقمع الصامت والعلني ضدّ فصائل أخرى من السياسيين والحقوقيين داخل البلاد وخارجها، الذين يُصوّرهم النظام متطرّفين ومعادين للدولة، بغرض عزلهم عن صفوف النخب المصطفّة خلف الدولة والسلطة. وقد عبّر الأكاديمي والكاتب المصري والمعتقل السياسي السابق، حسن نافعة، عن أثر هذا القمع على المجتمع المصري، في حواره قبل شهر مع موقع ذات مصر، حين صرّح «أنّ الخوف يسيطر على المصريين أكثر من أيّ وقت مرّ على شعب مصر»، وأفاد بأنّ الأمن الوطني دائم الاستدعاء له والتحقيق معه وتهديده بالاعتقال، بعد كلّ تعليق يقوم به علناً على وسائل التواصل الاجتماعي، بمثل انتقادا لنظام الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

> يتوهّم بعضهم في مصر الحصول على تنازلات لفتح المجال العام بالاندماج مع السلطة

كاريكاتير عماد حجاج

قصف سورية... حزن ليس على الضباط الإيرانيين

ارنست خوري

من علامات الشرّ الذي يجسّده النظام السوري، أنه يدفع سوريين يحبّون بلدهم، وغير سوريين لا يتمنّون إلا الخير لسورية، إلى أن يفرحوا علناً أو في سرّهم كلما قصفت طائرة إسرائيلية هدفاً هناك، أي بصورة دورية منذ 11 عاماً، وبوتيرة شبه يومية منذ ستة أشهر. غالباً ما يكون المقصوف غير سوري، بل إيرانياً وما هو على شاكلته، أكان لبنانياً من حزب الله أم عراقياً يتبع لميليشيات طائفية لا مستقبل تقترحه على العراق والمنطقة والعالم سوى التخلف والعودة إلى أسوأ ما دوّنه التاريخ.

حجّة السعداء، بقصف إسرائيل أهدافاً إيرانية في سورية بسيطة ومقنعة للوهلة الأولى: رجال نظام إيران وأتباعهم من حزب الله ومليشيات الحشد الشعبي قتلوا السوريين وعذّبوهم وهجّروهم وأهانوهم ودمّروا بلدهم وتلاعبوا بنسيجه الاجتماعي والطائفي والديمغرافي لإنقاذ بشّار الأسد بوصفه البائع النموذجي لبلد ولشعب في مقابل بخس، هو بقاؤه حاكماً من بين أربعة أو خمسة حكام لسورية. علماً أن الوطن ليس نشيداً ولا قصيدة، بل شعب وأرض، فإن حكّام طهران قضوا على سورية. الوطن بهذا المعنى، جنباً إلى جنب مع الروس والعصابة الأسدية وعصابات كثيرة من دموييْن اتّخذوا لأنفسهم أسماء دينية، أرادوا اقتراح بديل لنظام الأسد، فجعلوا كثيرين يحتارون مَن يختارون، الدواعش و«النصرة» وبقية السلفيين من حملة الألقاب المرعبة، أو المرعب الأسد

بشّار الأسد الذي «أنقذ» بلاده

عبير نصر

وفق مفهوم «الالتباس السياسي»، الذي يتّجه نحو الواقعية الفجّة وفنّ قنص الفوائد، يصحّ القول إنّ الذهنية البراغماتية لنظام الأسد تبنّت الطابع الوظيفي للأزمات، ليتحوّل المستبطَن في الخطاب المُعلن، والحبك الخبيث في توظيف المأساة، إلى متن قوي يتحكّم في ما يَصعُب مخالفته أو تغييره. ولا يتعلق المستبطَن «السام» بالهامش الآخر، المقموع والمختلِف، بل بالتصدّعات السردية في رواية المنتصِر التي تعمّمها باعتبارها وقائعَ وحقائقَ مطلقة.

كذلك الأمر، فإنّ الحفاظ على العرش الأسدي تطلّب من سيّده، على الدوام، إظهار مستوى غير مسبوق من المراوغة والدهاء، في حين يُجمع كثيرون على أنّ بشار الأسد ليس كوالده المُحنّك بما يَكفي لمنْع الحرب من الوقوع أو إشعالها متى أراد ذلك، والذي كان حليفاً استراتيجياً للإيرانيين، فلا ضير من دعمهم في حربهم ضد صدّام حسين، ولكنه في المقابل كان يقصقص أجنحتهم في لبنان، على يقينٍ ضمني بأنّه إذا فتح لهم الباب فإنهم لن يتوقفوا عند العتبة.

في السياق، يبدو الأسد الابن «ذكياً» على نحوٍ خادع، إذ نادراً ما يُعثر على بحثٍ يتناول هذه الشخصية المُريبة من دون شعاراتية أو شحنة عاطفية زائدة تُوقع المتلقي في فخّ التناقض، ما يُبعد العقل عن التأمّل في ديكتاتورٍ «فريدٍ من نوعه»، عندما وجد نفسَه وسطَ ملابساتٍ لا أول لها ولا آخر جَهِدَ في صناعة الأزمات المستعصية التي تُمكّنه من أن يقاسي، ظاهرياً، الحدّ الأدنى من العقوبات لتحصيل أقصى الفوائد المجزية. هو الذي تبنّى المقولة الشهيرة: «الطغاة يجلبون الغزاة»، ثم اجتهد في تطويرها من مَثَلٍ متداول غير مُتَّفق عليه إلى حقيقةٍ مُسلَّمٍ بها ومفادها: «الطُّغاة/ الضعفاء يصنعون الحلفاء/ الأعداء»، كأنّه يتطلع إلى نوعٍ جديدٍ من الاستعمار «الناعم» مدفوعَ القيمة، مشكور الهمّة.

هذا حساب الحقل، وهو في حالة دائمة من الاستثناء، أما حساب البيدر، فتنازلات الأسد بطبيعتها المُلتَبسة، والتي تتعامل مع الوقائع بطريقةٍ نفعية عملاتية، تكشف النقاب عن نموذج تثبيت حكم العائلة رؤيةً ذرائعيةً تعتمد في قيمتها على قدرة التحقّق، لتظلّ الأزمات السياسية معلّقة وقابلة للانعكاس المفيد، كونها لا تخرُج عن التصوّرات العامة لاسترتيجية دعم الدكتاتورية الأسدية، وأوهام صناعة الاستقرار. من هذا المنطلق النفعي المقتصر على المصالح الآنية والأنانية معاً، وخلافاً للأسد الأب الذي تميّز بقدرته الخارقة على المناورة والمساومة، إذ لم يترك قضيةً إلا وفاوض عليها، حتى لو كان الطرفُ إسرائيلياً، لكنه في النهاية مات ولم يُوقّع. ربما لأنه لم يُرِدْ ذلك.

> حين تكون العواصف السياسية التي تلوك سورية في حالة تَغيّر يكون العرش الأسدي غير آمن البتّة

على خلافه، وجد الابن نفسه، ومنذ البداية، مضطراً إلى صنع سياسته الخارجية الخاصة بعيداً عن إرث والده، وكلّ ما احتاج إليه، خلال العقد الفائت الملتهب، إعلان تغييرات تجميلية «شوّهت» نظامه، في حين كان المشهد السياسي يزداد سوداويةً وتأزّماً، فمحاباته الإيرانيين، مثلاً، كانت تزعج الأميركيين، وكان هذا ما يُريده، كان يتوقّع مقابلاً، رغم معرفته أنّ إيران ستتمكّن من البلاد، لأنّها تنظر إلى الملفّ السوري جزءاً من رؤيةٍ سياسية أيديولوجيةٍ طويلة الأمد، لذا ترى التطبيع العربي مع بشّار الأسد بمثابة انتصار شخصي لها، لكن، هل يملك الأخيرُ متسعاً من الوقت لالتقاط أنفاسه، ولعابه، والتفكير في السيناريوهات المطروحة حول الاستهداف الإسرائيلي لمبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، بينما أقصى ما يقوم به، وكعادته، هو الصمت الذي يسبق عاصفة القِطاف، والمشحون بلغةٍ استنكارية «رقيقة» للهجمات الإسرائيلية على مُنقذِه وحليفهِ الاستراتيجي؟

وفي حين أكّد الرئيس الإيراني أنّ الهجوم الإسرائيلي «لن يمر من دون ردّ»، بالتوازي مع إصدار إسرائيل تعليماتٍ لسفاراتها بضرورة تعزيز إجراءاتها الأمنية، حتى إنّ المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، دان الاستهداف بشدة، رغم أنّه لم يدن جرائم الأسد في حقّ السوريين منذ توليه المنصب، ولأنّ قيمة أيّ كارثة تكمن في ما تقدّمه من منفعةٍ وما تُشبع من حاجة ملحّة، اكتفت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) باستعراض دعائي ممجوج للتصريح العاطفي المجّاني لوزير الخارجيّة السوري، فيصل المقداد، ومن مقرّ السفارة الإيرانية: «كيان الاحتلال الإسرائيلي لن يكون في مقدوره التأثير على العلاقات بين إيران وسورية» (!).

وعليه، السؤال المُلِحّ الواجب طرحه هنا: هل يمكن لسياسة «قمّة تلو قمّة» المستندة إلى مبدأ «خطوة مقابل خطوة» أن تنجح مع الأسد، رغم الجولات المكّوكية صفرية المحصول، التي لم تنجز أيّ اتفاق أو توافق على بند دستوري واحد يسمح بفتح ثغرةٍ في جدار الأزمة السورية المصمتة؟ خاصّة أنّه يمكن، وببساطة شديدة، التقاط الذبذبات الصريحة لموجة براغمات الأزمات التي تفضح فكر الأسد ومعتقده، بعد تجدّد أمله بغنائم مرتقبة إثر تسلّمه دعوة رسمية من ملك البحرين للمشاركة في القمة العربية المزمع عقدها في مايو / أيار المقبل في المنامة.

على أي حال، تُؤكّد مخبوءات الذهنية الأسدية ودلالاتها الرمزية على مفهوم القابلية للتطبيق للسياسات الملتبسة والأزمات المعلّقة باعتبارها معايير جدارة. ولعلّ الجواب على السؤال المذكور آنفاً يتّضح بالتوازي مع مأساة غزّة التي شكّلت هدية غير متوقعة للأسد الذي قدّم دمشق طرفاً مفيداً: «لا مظاهرات ضد العدوان الإسرائيلي... ولا إدانة صريحة»، في انتظار «المكافأة على الحياد» بغضّ النظر عن سجلّه الوحشي. ولا شك أنّ صمته المطبق يُجسّد براءة ذمّة حيال الحرب الدائرة، باعتباره مرتكزاً ثابتاً لا يمكن تغييره، ليثبت للعالم أنّه صمام أمان المنطقة الملتهبة، وأنّ نظامه قادرٌ على أن يكون طرفاً مُحرّكاً لمستنقع الصراع العربي الإسرائيلي، ولو عن طريق الانبطاح والطأطأة، بل يمكن المغالاة في التحليل وتأكيد أنّ الأسد استخلص من «طوفان الأقصى» ورقةَ حسن سلوك هو أكثر احتياجاً إليها في قمّة المنامة، التي لا تحمل أيّ مباغتة صادمة خارجة عن العادة، ويُفترض أنّها ستكون أقلّ سخونةً بكثير من سابقتها القمّة العربية في جدّة.

والورقة في جوهرها مُنجَزٌ عملاني مهمٌّ يحمله جزّار دمشق بين يديه من شأنه أن يزيده ثقة واسترخاء، بعد تبنّيه مسار الدفع باتجاه تطويق الحرب بالتزامه الصمت تجاه الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة وعدم السماح لميليشيات إيران باستهداف إسرائيل انطلاقاً من سورية، وهذا ما حصل بالفعل.

نافل القول، حين تكون العواصف السياسية التي تلوك سورية في حالة تَغيّر يكون العرش الأسدي غير آمن البتّة، لذا تعتبر الذاتيّة المتطرفة والأنانية الصارخة إحدى سمات بشار الأسد المميّزة، هو الذي يعتبر المأساة السورية ليست أكثر من رؤيةٍ إشكالية ليس لها علاقة بالواقع، فالحقائق التي لا تجعل من النفعية والجدوائية معياراً لتبرير تنازلاته المُهينة التي وصلت إلى حدّ بيع البلاد، لا يمكن اعتبارها من المسلّمات الثابتة حتى لو خضعت للتجربة والقياس. بهذا المعنى تتحول القمم العربية، واحدة تلو أخرى، إلى صندوق مليء بالعروض والبنود، والسكاكر ربما، ينتقي منها الأسد على نحو تجريبيّ بحت ما هو أكثر نفعاً له في هذا الموقف أو ذاك. إذ كيف يمكن أن تعوّل على حاكم سايكوباتي يُنكر بشدة أن يكون قد سبّب إزهاق حياة السوريين وتدمير البلاد. جاء ذلك في حوارٍ سابق مع صحيفة «البايس» الإسبانية لدى سؤاله عن الكيفية التي ينظر بها إلى نفسه بعد عشر سنوات. فأجاب بثقة مطلقة: «عندها سأكون أنا الشخص الذي أنقذ بلاده».

(كاتبة سورية)

«الحشّاشين» بين تزييف التاريخ وتسييس الحاضر

حسين عبد العزيز

تستهوي الدراما التاريخية في كلّ المجتمعات الجمهور العريض، لأنّها تقدّم مادةً تلفزيونيةً بعيدة عن الدراما الاجتماعية الكثيرة والمتنوّعة والمُستهلَكة. ولأنّها، أيضا، تتحدّث عن مرحلةٍ تاريخيةٍ غيرَ معروفةٍ لأغلبية الجمهور، ومن هنا يلجأ صنّاع الدراما التلفزيونية إلى الأعمال التاريخية لتحقيق أكبر قدرٍ من المشاهدة، ومن ثمّ، النجاح (حقق مسلسل «الحشاشين» أكبر نسبة مشاهدة في العالم العربي في موسم رمضان المنقضي).

ويلجأ صنّاع الدراما عادة إلى الأعمال التاريخية لأسباب عدّة، أهمها: أولاً، استعراض مرحلة مهمّة من تاريخ المجتمعات، ما زالت إشكالياتها وتداعياتها ومفاعيلها تُؤثّر في وعي البشر في الحاضر، وبهذا، فإنّ العمل التاريخي الدرامي مُطالب بتقديم معالجةٍ لهذه المرحلة تُسهم في التخفيف من وطأتها السلبية على الحاضر، لا على التاريخ، وإنما بالتركيز على تفاصيل وأبعاد تنعكس إيجاباً على الحاضر بحيث تُسهم في الوحدة الاجتماعية لا التفرقة. هنا، تُصبح الدراما من أدوات البناء الاجتماعي والثقافي.

ثانيا، يُلجأ إلى التاريخ عبر الدراما بهدف تسليط الضوء على مرحلة تاريخية مجيدة في تاريخ الشعوب، لا من أجل استرضاء الغرائز النفسية بالهروب من الواقع الحالي، وإنّما من أجل إثارة الهمم عبرَ ذاكرةٍ تاريخيةٍ مُضيئةٍ. وبهذا المعنى، فإنّ العودة إلى الأصول هي عودة إلى التاريخ من أجل الحاضر لا من أجل الماضي ذاته. إنّنا هنا أمام ما يمكن تسميته قلباً للسيرورة التاريخية.

ثالثا، وكما في الحالة الثانية، يُلجأ إلى التاريخ من أجل الحاضر، لكن لسببٍ مختلفٍ، يتعلّق هنا بمحاولة إجراء إسقاطٍ تاريخيٍ على الحاضر، وعادة ما يحدُث هذا من أجل أخذ العِبَر من التاريخ أو بتصوير الواقع القائم كأنّه جزءٌ من سيرورة تاريخية طويلة تتكرّر بشكلٍ دائم، وإن اختلفت الأزمنة والأمكنة والشُخوص. ولمّا كانت الدراما التلفزيونية وما تزال، كما السينما والمسرح، أداةً من أدوات الفنّ والثقافة، فإنّ دورها محصورٌ بالضرورة في بناء الوعي وتثقيف الإنسان وتهذيبه، حتى في الحالات التي تُصوّر الواقع أو التاريخ كما هو، مع ما فيه من سلبيات. ولكي ينجح ذلك ويحقّق الأهداف السابقة أعلاه، يجب على العمل الدراميّ التاريخيّ أن يحوز الشروط الأتية:

أولاً، التسلسل التاريخي الصحيح للأحداث. وليس المقصود هنا أن يتحوّل العمل الدرامي إلى عمل «كرونولوجي» (علم التسلسل الزمني) أو «أركيولوجي» (علم الآثار)، وإنّما أنّ الأحداث أو الوقائع التاريخية المهمة يجب أن تُقدّمَ كما حصلت تماماً، وإلا فقدت الأحداث دلالاتها التاريخية، وانعدمت معها القدرة على الاستنباط المعرفيّ للتاريخ. ثانياً، أن يُقدّم العمل ضمن مناخه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والديني واللغوي والمعماري، ومن دون تناسق هذه المعطيات السبعة، يفقد العمل التاريخي هويته، ويتحوّل إلى مجرد أحداثٍ تاريخيةٍ فاقدةٍ لمعناها. ثالثاً، تَقديم الشخصيات التاريخية الرئيسية على حقيقتها، قدر الإمكان، وضمن سياقها الزمني والحضاري، إنْ صحّت الكلمة، من دون تشويه لها. رابعاً، عدم استخدام المادة التاريخية في الأعمال الدرامية من أجل أهداف أيديولوجية سياسية ضيّقة في الحاضر، إذ يجب أن يكون الإسقاطُ التاريخي للحاضر خالياً من أي بعد دوغمائي (وثوقي) يهدف إلى تضليل الوعي العام، خصوصاً عند معظم الجمهور غير المُطّلع، وغير المُمتلِك لأدوات التحليل المعرفية والتاريخية.

> العمل التاريخي الدرامي مُطالب بتقديم معالجة بالتركيز على تفاصيل وأبعاد تنعكس إيجاباً على الحاضر بحيث تُسهم في الوحدة الاجتماعية لا التفرقة

> أعمال درامية، مصرية وسورية بأنواعها أصبحت خلال العقد الأخير وسيلة أداتيّة بيد الأنظمة بشكل فج

ضمن ما تقدّم، يمكن وصف «الحشاشين» (تأليف عبد الرحيم كمال وإخراج بيتر ميمي، وبطولة كريم عبد العزيز بدور حسن الصّباح، وفتحي عبد الوهاب بدور نظام الملك) بأنّه عمل تلفيقي؛ فلا هو مادةٌ تاريخيةٌ محضة، ولا فانتازيا تاريخية محضة. ولا يشفع لصنّاع العمل التنويه في «تتر» المسلسل أنّه «من وحي التاريخ»، فهذه عبارة عامة يُراد منها تحقيق مآرب خاصة تحت عناوين الانتقاء التاريخي، والإسقاط السياسي، والتغيير لمقتضيات الدراما. وإذ كان يحقّ للمؤلف، لمقتضيات الدراما، تناوُل التاريخ ضمن معطيات مُعيّنة، فإنّ شرط ذلك عدم المساس بما هو ثابت تاريخياً.

وضمن الشروط الأربعة (أعلاه) التي يجب أن تتوفّر في الدراما التاريخية، يمكن قول: أولاً، فيما يتعلق بالتسلسل الزمني للأحداث، ذهب الصّباح إلى مصر بحسب كُتب التاريخ بطلب من الداعي الإسماعيلي في العراق وشمال إيران، عبد الملك ابن عطاش، أما المسلسل، فقد أظهر أن غرض الصبّاح أن يحظى بلقاء الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، والتثبّت منه شخصياً من مآل الإمامة من بعده. وإذا كان هذا التفصيل غير مهمّ للمشاهد، فإنّ وصول الصّباح إلى مصر، وهي تعاني من المجاعة فيما عُرف تاريخياً بفترة «الشدّة المستنصرية»، مُخالفٌ للتاريخ، فقد وقعت المجاعة بين عامي 1064 . 1071، في حين وصل حسن الصّباح إلى القاهرة عام 1078، أي بعد سبع سنوات من انتهاء المجاعة. ولا يكتفي المسلسل بهذا الخطأ التاريخي، بل جعل فترةَ المجاعةِ تمتدّ إلى وفاة المستنصر بالله في عام 1094، الأمر الذي لا يجعل المشاهد قادراً على فهم الدور الذي قام به بدر الدين الجمالي في توحيد الدولة والقضاء على المجاعة من خلال إصلاحه نظام الري، حين أباح الأرض للمزارعين ثلاث سنوات حتى ترتفعت أحوال الفلاحين. أيضا، غادر الصّباح مصر قبل وفاة المستنصر بالله بنحو 14 عاماً، بعكس ما قدّمه المسلسل الذي عرض وجود الصّباح في مصر في أثناء وفاة المستنصر. وكذلك الأمر فيما يتعلق بعمل الصّباح لدى الدولة السلجوقية أيام نظام الملك، فالكتب التاريخية تؤكّد أنّه عمل لدى الدولة السلجوقية قبل ذهابه إلى مصر، بعكس المسلسل الذي يقدّم ذلك بعد مغادرته مصر. أخيراً، لم يثبت في التاريخ أن علاقة صداقة قامت بين حسن الصبّاح والشاعر عمر الخيّام والوزير نظام الملك الطوسي، فبين الصبّاح ونظام الملك 20 عاماً، كما أنّ الأول تلقّى تعليمه في مدينة الري (جزء من الجنوب الشرقي لمدينة طهران) في حين تلقى الثاني تعليمه في مدينة نيسابور (مقاطعة خراسان شمالي شرق إيران قرب العاصمة الإقليمية مشهد).

ثانياً، فيما يتعلّق بالمناخ التاريخي، وقع المسلسل في أخطاء عديدة وكبيرة، فبحسب مختصّين، كان من بين الانتقادات صور مآذن مساجد القاهرة على أنها في العصر المملوكي في القرن الحادي عشر، لكن أتضح أنّها ليست لتلك الحقبة. أيضاً، أظهر المسلسل مدينة أصفهان ضمن عمارة مغول الهند وليس العمارة السلجوقية، وفيما يتعلق بقبّة الصخرة، فقد ظهرت في المسلسل مُحطّمة. ووفقاً للأحداث التاريخية، سقطت القبّة الذهبية نتيجةَ صاعقةٍ، وأُعيد بناؤها في عهد الظاهر لإعزاز دين الله بين عامي 1021 . 1036، أي قبل مولد حسن الصّباح بعام واحد، وغطّيت القبّة بالرصاص بدلاً من الذهب الأموي، بخلاف ما ظهرت عليه في المسلسل.

على أنّ أهمّ معلم من معالم المناخ التاريخي هو اللغة، إذ استخدم مسلسل «الحشّاشين» اللغة المصرية العامية، ما أفقد العمل رصانته وقوته، خصوصاً أنّ اللغة العاميّة المُستخدمة كانت ركيكة للغاية. وليس مفهوماً لماذا تعتمد الأعمال الدرامية التاريخية اللغة المصرية العاميّة، هل بسبب ضعف الممثلين المصريين تحدّثاً باللغة العربية الفصحى؟ أم أنّ العامية أقرب إلى وجدان المشاهد المصري؟ أم أنّ ذلك كان مقصوداً، لأنّ العمل موجّه إلى المواطن المصري في المقام الأول، وليس إلى المواطن العربي؟ ثالثا، فيما يتعلّق بالشخصيات التاريخية، لم يكن مفهوماً من المسلسل تقديم حس الصّباح ساحراً ولديه قوى خارقة، كما ظهر في مقاطع من المسلسل. على سبيل المثال، مشاهدة سجّان الصّباح للأخير في الحلم، ما أدى بالسجّان إلى تهريبه من السجن.

رابعاً، فيما يتعلق بالإسقاط الأيديولوجي . السياسي، بدا العمل ساذجاً ومسيّساً جداً لجهة محاولته الربط بين طائفة الحشاشين الإسماعيلية، وجماعة الإخوان المسلمين بهدف تبيان اعتمادهما منهجا واحدا (الإرهاب). وقد انبرى عدد من الباحثين المصريين، أثناء عرض المسلسل، لتبيان هذه الرابط بالحديث عن أدبيات متشابهة بين طائفة الحشاشين والإسلام السياسي والجماعات المتشددة. وقد استخدم العمل اسم «الحشاشين» دلالةً رمزيةً للإشارة إلى استخدامهم نبات الحشيش مخدّراً للشباب من أجل إضعاف القدرة التفكيرية لديهم والسيطرة عليهم عقلياً، بما يشبه تأثير الإسلام السياسي والحركات الدينية المتشدّدة في وقتنا الحالي، عبر استخدامهما الدين أفيوناً.

لم تحدّثنا كتب التاريخ (ابن عساكر، ابن الأثير، ابن كثير، المقريزي، الطبري، ابن الجوزي، ابن خلدون) أنّ الطائفة النزارية الإسماعيلية كانت توصف بـ«الحشّاشين»، فهذا وصفٌ لاحق جاء في نهاية القرن الـ 13 مع الرحالة ماركو بولو، الذي تحدّث عن حور العين والجنة في قلعة ألموت (حصن جبلي وسط جبال البرز أو جبال الديلم جنوب بحر قزوين في مدينة رود بار بالقرب من نهر شاه ورد، تبعد حوالي 100 كلم عن العاصمة طهران)، ولم يعرفه المؤرّخون العرب، بمن فيهم الجويني الذي أرّخ للحقبة النزارية، والغزالي الذي تصدّى لهم فكرياً في كتبه: «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية»، و«القسطاس المستقيم»، و«حُجّة البيان»، والتي وصف فيها الطائفة النزارية بالباطنية.

سرد الغزالي عشر تسميات للباطنية، تدّعي أنّ لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر، لكنه اعتمد اسم التعليمية لأنّها الأكثر ملاءمة لفكر الباطنية في عصره، ولأنّهم قالوا ألّا سبيل إلى أخذ العلوم إلا بالتعليم. والحركة الإسماعيلية التي يشير الغزالي إليها بالباطنية، لم تكن تسمّي نفسها آنذاك بهذه التسمية (الباطنية)، وإنما كانوا يسمّون أنفسهم في إيران «الدعوة الجديدة»، في إشارة إلى الدعوة الإسماعيلية الجديدة التي نشأت مع حسن الصّباح. اعتمد المسلسل الرواية الغربية (ماركو بولو) وأهمل المصادر التاريخية الإسلامية التي قالت إنّ سبب التسمية يعود إلى أنّهم كانوا يختفون وسط الحشائش لاغتيال معارضيهم. ثمّة فارق شاسع وجوهري بين أن يتم اللجوء إلى طائفة «الحشاشين» قصةً خياليةً من وحي العقل، وبين استخدامها مادةً تاريخية حقيقية من أجل توجيه رسالة سياسيّة مُضلّلة للجمهور، وفي هذا ما يثير الانتباه إلى أنّ الأعمال الدرامية، المصرية والسورية بأنواعها، أصبحت خلال العقد الأخير وسيلة أداتيّة بيد الأنظمة بشكل فجّ.

على صعيد النقد الفنّي، تقع الأعمال الدرامية التاريخية المصرية دائماً في فخّ الإكثار من المقاطع الاجتماعية التي لا تحمل في أغلبها أي مضامين تاريخية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، فضلاً عن فقدانها للبعد القصصي المشوق، في حين تُهمل تفاصيل مهمة في البيئة الجيواستراتيجية للوقائع التاريخية موضع الاهتمام. كما كان اختيار كريم عبد العزيز لبطولة العمل غير موفّق، إذ افتقد الطاقة اللازمة بحكم طبيعة الشخصية التي يُجسّدها، فكانت شخصيته مملّة في أحيانٍ كثيرة، بخلاف فتحي عبد الوهاب الذي جَسّد دور نظام الملك، وعمر الشناوي في دور السلطان باركياروق بن ملكشاه.

(من أسرة تلفزيون العربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads